



تقرير الشال

## مخرجات التعليم في الكويت مدمرة بمستوى دولة فقيرة مثل كمبوديا

**الكويت متخلفة تنموياً رغم وجود نسبة عالية من الجامعيين**



العالم، وتبلغ نحو 74,6٪ من كل النفقات العامة للكويت في موازنة 2000/1999. من ضمنها، دعم تعليمي، مثل نفقات الإبتعاث الخارجي والداخلي ومكافآت الطلبة، بنحو 624 مليون دينار، وهو دعم غير مشروط بالمواصفة ما بين التخصص التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وضمنها، أيضاً، نفقات إنشائية بنحو 250 مليون دينار معظمها لبنى جامعة وحيدة تأخر 9 سنوات، وشب حرقفة الساع قبل فترة قريبة. وقال التقرير ان مستوى مخرجات التعليم وفقاً لتقرير للبنك الدولي بمستوى دولة فقيرة ومدمرة مثل كمبوديا، ومعظم الخريجين ينتهي بهم المطاف بالتسجيل وانتظار الدور لوظيفة حكومية، وهو جهاز أكثر من نصفه بطالة، ولا علاقة لمعظم الوظائف بالاختصاص في

الكويت، تبلغ نفقات التعليم المقدرة في موازنة 2017/2018 نحو 3,237 ملايين دينار وفقاً لمشروع «كويت جديدة»، أو نحو 16٪ من مجمل النفقات العامة، أو نحو 9,6٪ من حجم الناتج المحلي الاسمي لعام 2016 كما يقدره بنك الكويت المركزي، وتلك من أعلى معدلات الإنفاق في

## الكويت الثالثة خليجياً في صناعة الورق

العربية. ننت: حققت صناعة الورق في دول المجلس وفقاً لتقرير منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك»، نموًا متزايداً، حيث بلغ حجم الاستثمارات الموظفة في مجال صناعة المنتجات الورقية عام 2015 نحو 3,9 مليارات دولار، متزايدة من حوالي 2,6 مليار دولار عام 2010، أي أنها ازدادت بنسبة 74,9 تقريباً خلال هذه الفترة، وبنسبة مركبة سنوية بلغت 8,3٪. وحلت السعودية في مركز الصدارة باستثمارات تراكمية بلغت أكثر من 3 مليارات دولار، وبمساهمة نسبتها 77,5٪ من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون عام 2015 في قطاع صناعات المنتجات

الورقية. تبعتها الإمارات بنسبة 14,2٪، ثم الكويت بنسبة 4,6٪، فسلطنة عمان بنسبة 2٪، ثم قطر، فالبحرين بنسب قليلة. وتستضيف الإمارات المعرض الدولي السنوي الرابع للصناعات الورقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 11-13 ديسمبر 2017. ويبحث المعرض الذي تنظمه شركة الغرات للمعارض في إمارة الشارقة أهم التحديات التي تواجه سوق صناعة الورق في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر صناعة الورق على قدر كبير من الأهمية لما توفره من فرص استثمارية وأعادة في أسواق استهلاكية كبيرة.

## 2٪ نموها خلال 2016.. وأدنى مستوياتها منذ 2009 هل تنتعش التجارة العالمية في 2017؟

العالمي. أولاً، كان الاستثمار ضعيفاً في 2016. وثانياً، كان لانخفاض النفط في 2016 أثر سلبي على التجارة. ويسود أن آفاق التجارة العالمية أفضل بكثير في 2017، حيث تراجعت العوامل التي أعاققت نموها في 2016، فقد تحسنت التوقعات الاقتصادية العالمية مع ارتفاع معدلات النمو منذ أواخر 2016 مما أدى لزيادة في التوقعات للجمع عليها لعام 2017. وانتعش الاستثمار في الولايات المتحدة في نهاية عام 2016 وأوائل عام 2017، وفي الصين، تباطأ التحول إلى الاستهلاك في أواخر عام 2016، حيث استخدمت السلطات الاستثمار لتحفيز الاقتصاد. ومع ذلك، يمكن لعدد من المخاطر أن يعوق انتعاش التجارة العالمية. ففي حال ثبت أن الانتعاش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لن يستمر طويلاً، فإن التجارة العالمية ستعاني أيضاً. وهناك تطوران رئيسيان يمكن أن يسرا من تزايد الحمائية.

قال تقرير صادر عن بنك قطر الوطني «QNB» ان نمو التجارة العالمية شهد تراجعاً مطرداً منذ الأزمة المالية في 2008، حيث انخفض مستوى جديد في 2016، ولكن تشير البيانات الأخيرة إلى أن الانعكاس المتنازلي المستمر في نمو التجارة العالمية قد بدأ في الانعكاس بنهاية 2016 وأوائل 2017، ونُتوقع أن تتعافى التجارة العالمية في 2017، نظراً لانحسار العوامل التي أدت للتباطؤ، بالرغم من استمرار بعض المخاطر. وظلت التجارة العالمية تتراجع، حتى بالمقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقبل الأزمة المالية بالفترة من 2003 إلى 2007، نمت التجارة العالمية بأكثر من ضعف معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن انخفض هذا لاحقاً إلى 1,4 مرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالفترة من 2011 إلى 2015 و 0,9 مرة فقط في 2016. وتراجع النمو الحقيقي للتجارة العالمية في السلع والخدمات من متوسط 8,5٪ سنوياً في السنوات الخمس السابقة للأزمة المالية إلى 4,0٪ منذ الأزمة المالية خلال الفترة 2011-2015. وفيما بعد في 2016، وصل لادنى مستوى له منذ 2009 بنمو نسبته 2,2٪ فقط. ويعزى التباطؤ في نمو التجارة العالمية جزئياً إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي اتخذ مسارا ممانئاً. كما أدى تصاعد موجة الحمائية إلى مزيد من التباطؤ في نمو التجارة العالمية، ومنذ الأزمة المالية، أدخلت بلدان مجموعة العشرين قرابة 6 آلاف من التدابير التجارية الحمائية الجديدة.

أولاً، أدت سياسة «أميركا أولاً» التي ينتهجها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالفعل إلى تخلي مجموعة العشرين عن التزامها تجاه مكافحة الحمائية في بيانها الصادر في مارس، ويمكن لتلك السياسات أن تؤدي إلى مزيد من التدابير الحمائية. ثانياً، قد يؤدي الفشل المحتمل لمفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى الإضرار بالتجارة في أوروبا. ومع ذلك، يرجح أن تصمد التجارة العالمية أمام جهود الحمائية بسبب ترابط سلاسل الإمداد العالمية، والعضوية الواسعة في منظمة التجارة العالمية التي توفر الدعم القانوني للتجارة، ووجود اتفاقات تجارية إقليمية كبيرة.

## «أهلي المتحد» يعلن مواعيد العمل خلال شهر رمضان الفضيل

وضع البنك في تصرف عملائه خدمة حياكم الهاتفية على 1812000 للإجابة عن استفساراتهم، ويمكن للعملاء زيارة موقع البنك الإلكتروني www.ahliunited.com.kw

أعلن البنك الأهلي المتحد عن مواعيد العمل في فروعته خلال شهر رمضان الفضيل، حيث سيقوم البنك باستقبال عملائه الكرام خلال فترة عمل واحدة من الأحد إلى الخميس ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر. وأكد البنك في بيان صحافي استعداد جميع فروعها السبعة والثلاثين المنتشرة في جميع مناطق الكويت لاستقبال العملاء خلال الشهر الفضيل وتقديم كل الخدمات المصرفية لهم عبر جميع أجهزة السحب الآلي إلى جانب تأمين الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والموبايل، كما

**أهلي المتحد**  
اهلي المتحد  
اهلي المتحد

ساعات العمل من الأحد إلى الخميس  
10:00 صباحاً - 1:30 ظهراً  
Working hours from Sunday to Thursday  
10:00 am - 1:30 pm

تذكير	
حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة ابضكت العقارية ش.م.ك عامة للسنة المالية المنتهية في 2017/01/31	
يسر مجلس الادارة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 يناير 2017، وذلك في تمام الساعة الثامنة عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق 05 يونيو 2017، بمقر الهيئة العامة للصناعة - بمنطقة جنوب السرة - قاعة المسرح 3، (وما قبل يؤول إليه من اجتماعات مؤجلة) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:	
جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 يناير 2017	
البند الأول	سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31 ومصادقة عليه.
البند الثاني	سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31 ومصادقة عليه.
البند الثالث	سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31 ومصادقة عليه.
البند الرابع	سماع تقرير الجزاءات والمخالفات (إن وجدت) من الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31
البند الخامس	مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31 ومصادقة عليها واعتمادها.
البند السادس	سماع تقرير المحكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31 ومصادقة عليه.
البند السابع	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع فروع من السنة المالية المنتهية في 2017/01/31.
البند الثامن	سماع تقرير المعاملات مع أطراف ذات صلة للمعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2017/01/31 وتفويض مجلس الادارة في إجراء معاملات ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 2018/01/31
البند التاسع	الموافقة على اقتراح عدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/01/31
البند العاشر	الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في إحداث ما يراه مناسباً من تعديلات وضوابط بشأن اللوائح الداخلية الخاصة باللجان المنتهية من مجلس الإدارة وفقاً لقواعد المحكمة وما يعرنا عليها من تعديلات مستقبلاً.
البند الحادي عشر	إحلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والاثرية عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2017/01/31.
البند الثاني عشر	تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/01/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعميهم.
البند الثالث عشر	تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/01/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعميهم، على أن يكون من ضمن القائمة المتقدمة بأسماء مراقبي الحسابات لدى الهيئة مع مراعاة مدة التفويض الإجمالي لمراقبي الحسابات.
لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحصول على التوكيلات وكذلك نسخة من التقرير السنوي وجدول الأعمال مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة للاستفسار هاتفاً - 184 11 11	

## 570 مليار دولار إيرادات النفط لدول «أوبك» في 2018

تجعلنا نصل إلى ترجيح الأثر السلبي. وضبط النفقات العامة وتنويع مصادر الدخل لم يعد مجرد خيار لدول المنطقة، فالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بات مهتماً بعجز المالية العامة، والفشل في مواجهة الديون والسريعة لاستباق استحقاقه، تعني مراهنة خطيرة على استقرار المنطقة، وكل بلد فيها. وبينما بات معظم دول الإقليم رؤى لمواجهة تلك المخاطر، ظلت الكويت متخلفة في اعتماد رؤيتها، فهي لازالت تخطو في مرحلة التجربة والخطأ، أي لازالت تقدم مشروعات متواضعة، ثم لا تلتفت أن تتراجع عنها، بينما الوضع يحتاج إلى جراحة حقيقية.

أوبك بات حرجاً في المستقبل، وليست هناك دولة ضمنها تحقق توازناً في الموازنة، عند هذا المستوى من الأسعار. وسترتفع كثيراً أسعار التعادل لتلك الموازنات في المستقبل بسبب ضغوط النمو الطبيعي للإنتاج العام، وبسبب بدء دفع فوائد وأقساط الديون السيادية التي بدأت تتراكم لسد عجوزات المالية العامة. والأسبوع الفائت، عقدت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي صفقات ضخمة تجاوزت حصيلتها 400 مليار دولار خلال زيارة الرئيس «ترامب» إلى السعودية، ومن المبكر جداً الحكم على أثرها المحتمل على أوضاع المالية العامة لتلك الدول في المستقبل، ولكن، غلبة الاتفاقات ذات الطابع العسكري والأمني ضمنها،

الموجب للاتفاق على ضبط معدلات الإنتاج بائن، فيعد مستوى قياس أدنى لتلك الإيرادات حين بلغت لأوبك نحو 433 مليار دولار في 2016، أدى الاتفاق إلى ارتفاعها بنحو 22٪ في تقديرات 2017. ومع الاتفاق على تمديد ضبط الإنتاج على مدى زمني يبلغ 9 شهور، أي حتى نهاية الربع الأول من عام 2018، قد يساهم في ارتفاع سعر برميل خام مزيج برنت بنحو 10٪ في غضون أسبوع. ويظل ذلك هو الواقع على المدى القصير، أي إبقاء الأسعار في حدود 55 دولاراً للبرميل خام برنت، بينما الحقيقة على المدى المتوسط إلى الطويل، هي أن ذلك المعدل من الأسعار هو أقصى ما يمكن تحقيقه، ومن دون ضمانه لاستمراره، لذلك وضع المالية العامة في كل دول

**تمديد خفض الإنتاج قد يرفع سعر النفط 10٪ في غضون أسبوع**



تطرق «الشال» إلى التقرير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية في 15 مايو الجاري، حيث بلغت إيرادات النفط لسدول أوبك مجتمعة في الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي نحو 175 مليار دولار، وتقدر أن تبلغ تلك الإيرادات لكامل عام 2017 نحو 527 مليار دولار، بينما راوحت تلك الإيرادات للسنوات 2011 و 2012 و 2013 حول معدل 1,1 مليار دولار في السنة الواحدة، أي أنها للعام الجاري بحدود 48٪ من مستويات السنوات الثلاث المنكورة. ولن ترتفع تلك الإيرادات كثيراً في عام 2018، إذ تقدرها بحدود 570 مليار دولار، ويظل تقديراً مشروطاً باستمرار اتفاق ضبط الإنتاج ضمن أوبك والمنتجين المصدرين للنفط خارجها. ولكن، يظل الأثر

## انخفاض عدد الشركات المدرجة إلى 169 بنهاية 2017

المقدر انسحابها حتى نهاية العام الحالي، تمثل نحو 4,5٪ من المتبقي من عدد الشركات المدرجة، ولكنها لا تساهم سوى بنحو 0,74٪ من قيمة شركات البورصة. والشركات الـ 11 التي انتقلت إلى السوق الموازي، تمثل نحو 6,5٪ من عدد المتبقي من الشركات المدرجة، ولا تساهم سوى بنحو 0,3٪ من قيمة شركات البورصة. واستمرار كل من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت في مشروع إعادة البورصة إلى الحجم الصحي، سياسة صحيحة، فالمخاطر سوف تنخفض، والمضاربات الضارة ستقل، وتوجه سيكون أفضل، صحيح أنه إجراء تأخر، ولكن صحيح عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي بنحو 26 شركة في عام واحد، خطوة كبيرة في اتجاه التصحيح، حتى وإن تأخرت نتائجها الإيجابية قليلاً.



إلى السوق الموازي، ضعيفة القيمة والسيولة، فالشركات الـ 7 التي تم انسحابها تمثل 3,8٪ من عدد الشركات المدرجة، ولكنها لا تساهم سوى بـ 0,54٪ من قيمة شركات البورصة. والشركات الـ 8

4 شركات أخرى مهلة حتى أغسطس القادم لتوفيق أوضاعها، وما لم توفق، كلها أو بعضها قد ينقل إلى السوق الموازي. وقال التقرير ان معظم الشركات المنسحبة أو المنقولة

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن كلا من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت تخططان وتعملان على أن يكون حجم البورصة - أي عدد شركاتها المدرجة - أصغر، بما يتناسب وحجم سيولتها الحالية، والأهم، هو أن مكوناتها ستصبح أفضل في العام الحالي. وحتى نهاية أبريل الفائت، اكتمل الانسحاب الاختياري من الإدراج في السوق الرسمي لـ 7 شركات، ليصبح عدد الشركات المدرجة 177 شركة، ومن المقرر أن يكتمل انسحاب 8 شركات رغبة أخرى حتى نهاية العام الحالي، لينخفض عدد الشركات المدرجة إلى 169 شركة.

ومن أصل 15 شركة مطلوب منها توفيق أوضاعها مع متطلبات الاستمرار في الإدراج، قررت هيئة أسواق المال نقل 11 شركة للسوق الموازي، ليصبح عدد الشركات المدرجة مع نهاية العام الحالي نحو 158 شركة، وأعطيت لـ

**«بيان»: هذه الفوائد المستهدفة من «PTM»**

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن أداء البورصة خلال الأسبوع الماضي تزامن مع دخولها عصراً جديداً بانطلاق المرحلة الأولى من نظام ما بعد التداول (PTM) في 21 مايو الجاري، ويعني نظام ما بعد التداول بتوفير الخدمات المتممة اللاحقة لتنفيذ أي صفقة في بورصة الأوراق المالية وفق آلية تتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية المطبقة بما في ذلك خدمات التقاص والتسوية وحفظ الأصول وتقديم التقارير والحصول على الأرباح وإلى ذلك من الخدمات، وبحسب تأكيدات «هيئة أسواق المال»، فإنه يمكن إنجاز أهم الفوائد المستهدفة من هذا النظام بالآتي:

- زيادة كفاءة أنظمة التداول وما بعد التداول، وتعزيز ثقة المستثمرين بتلك الكفاءة.
- تكريس مقومات الشفافية في أنشطة التقاص والتسوية والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.
- تهيئة البيئة المواتية لتداول أدوات استثمارية ومالية متطورة.
- المساهمة في جذب الاستثمارات المؤسسية المحلية والأجنبية لبورصة الأوراق المالية.
- تعزيز مستويات السيولة في السوق.
- التوافق مع المعايير الدولية وأتملاك مقومات الانضمام للمنظمات الدولية والارتقاء بتصنيف السوق.

**شركة التعمير للاستثمار العقاري ش.م.ك.ع**

**إعلان تذكيري**

يسر مجلس إدارة شركة التعمير للاستثمار العقاري ش.م.ك.ع. دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وذلك يوم الأحد الموافق 2017/06/04 في تمام الساعة 12.45 ظهراً بمقر الهيئة العامة للصناعة في مجمع الوزارات، جنوب السرة (الشهداء) - قاعة رئيسية 2.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من يوم الأحد حتى يوم الخميس مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل.

رئيس مجلس الإدارة